



خارج مستشفى كامو المركزي في ملاوي، أقارب المرضى يعدون الطعام

عبدولاي بيو - تشان واتيين ب. ييهو

Abdoulaye Bio-Tchané and Etienne B. Yehoue

المقومات التي تفتقر

الثانوية، وإن كان لنحو ٣٠ في المائة فقط (انظر الشكل ٢). وبالمثل، إن معدلات معرفة القراءة والكتابة وصلت إلى ٥٩ في المائة بالنسبة للبالغين و٧٠ في المائة تقريبا بالنسبة للشباب. وعلى الرغم من أن هذه قد لا تكون مقاييس دقيقة لرأس المال البشري، فإنها تبين أن الموارد البشرية في شبه القارة لم تتدهور.

وبالمثل، زاد إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى أفريقيا جنوب الصحراء على مدى العقود الثلاثة الماضية، واستفادت المنطقة من تدفقات حاشدة من المعونة ومن تخفيف عبء الديون أخيرا. وتدفقات المعونة لداخل أفريقيا ليست كافية للوفاء بأهداف الألفية الإنمائية، ولكن تصاعدها الأخير كان ملحوظا بل حتى ويطرح تحديات بالنسبة لإدارة السياسة النقدية في عدد قليل من البلدان. إلا أن زيادة تدفقات المعونة لم تمكن شبه القارة من إنجاز وعد التنمية الاقتصادية (انظر الشكل ٣). بعبارة أخرى، فإن التعليم ورأس المال على رغم أهميتهما، ليسا كافيين لإدامة نمو كبير في أفريقيا.

إذن ما هي المقومات المفقودة المطلوبة لنمو مستدام في أفريقيا؟ بالتأكيد، إن أمراض المناطق الحارة مثل الملاريا وأمراض الديدان تخلق ظروفا صحية قاسية تقلل من إنتاجية العمل. وكذلك أثرت المؤسسات الاستخراجية الموروثة من المستعمرين السابقين على المؤسسات الحالية الضعيفة في أفريقيا وبذلك أسهمت في خلق الظروف غير المواتية للنمو. ولكن هذا المقال يركز على العامل الرئيسي في تنمية أفريقيا طويلة الأجل الذي كثيرا ما يتم تجاهله:

بعض الحسابات، يمكن القول إن أفريقيا **حساب** تسير أخيرا على طريق النمو، إذ تشهد أفريقيا جنوب الصحراء السنة الرابعة من النمو القوي ومن المنتبأ به أن تحقق نتائج جيدة في العام القادم أيضا. فقد استخدمت عوائد النفط العالية، وأسعار السلع المرتفعة، والتخفيف المتزايد من عبء الديون، في شن هجمات على الفقر. وفي حين لا تزال الأجزاء من أفريقيا مبتلاة بالحروب وملطخة بالفساد، فإن أماكن أخرى حسنت أداءها في الاقتصاد الكلي واتبعت سياسات أفضل مما يساعد هذه البلدان على بناء اقتصادها على أسس أمتن. ولكن هل هذه الأخبار السارة مؤقتة؟

إن نظرة للأرقام تجعلنا نتوقف للتفكير. ففي نهاية المطاف، فإنه على الرغم من بعض التقدم الذي تحقق أخيرا، فإن دخل الفرد في أفريقيا (مقيسا بدولارات عام ٢٠٠٠) أدنى اليوم مما كان عليه منذ ٢٥ عاما خلت (انظر الشكل ١). حتى فترة قريبة على الأقل، كانت أفريقيا غارقة في دورة من السياسات الاقتصادية الموهنة للقوى من التوقف والتحرك ونوبات من النزاع الأهلي مما أدى لعدم استقرار اقتصادها الكلي وارتفاع التضخم.

إلا أن انخفاض دخل الفرد في أفريقيا لا يمكن تفسيره بالمستويات المتدنية للتعليم الرسمي أو لرأس المال. ذلك أن المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية تبين أن أفريقيا أفضل تعليما اليوم عما كانت عليه منذ ٢٥ سنة خلت. والحقيقة، أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية يزيد الآن على ٩٠ في المائة، كما ارتفع أيضا الالتحاق بالمدارس

كيف يمكن توجيه
المعونة بشكل
أفضل لترسيخ
التنمية في أفريقيا
جنوب الصحراء



وهو الحاجة لتبني من قبل المجتمع المدني، يسانده مجتمع مدني

إيها أفريقيا

من الأحزاب وكان لدى الناخبين مجال واسع للاختيار. إلا أنه ربما بسبب انعدام الثقافة أو التقاليد الديمقراطية، حل حكم الحزب الواحد بسرعة محل الانتخابات التنافسية بين أحزاب متعددة.

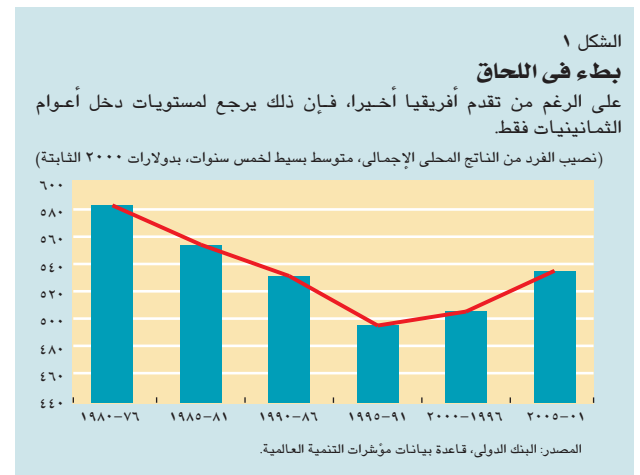
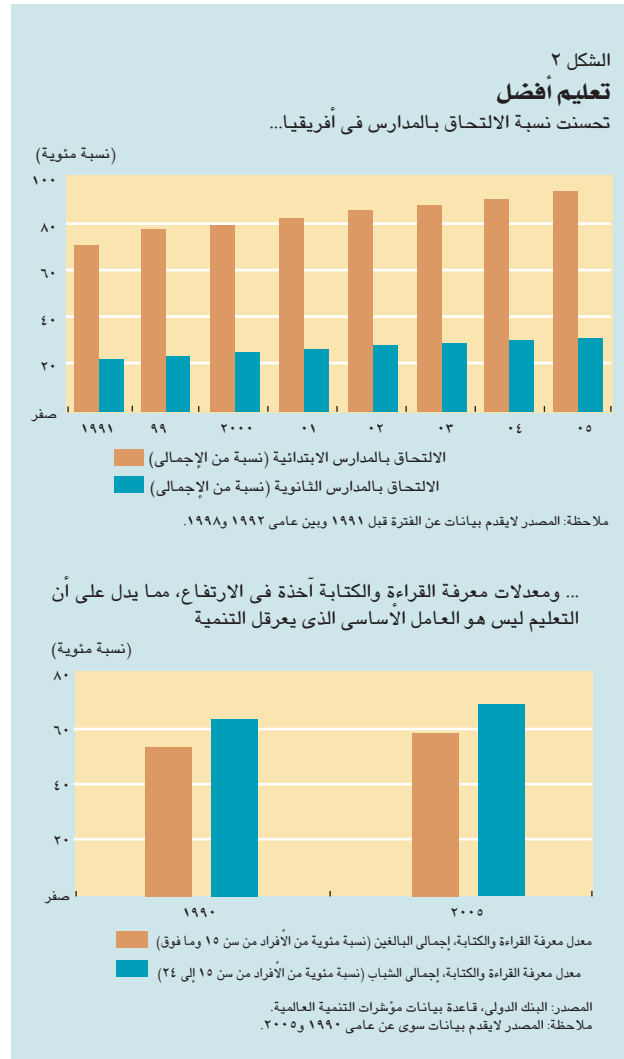
وفي ظل الدكتاتورية، حظيت الحكومات بحكم ذاتي كامل ولم تكن مدينة بالفضل لجماعات مصالح معينة. ولكن هذه الأنظمة لم تحقق نموا مستداما (أو في بعض الحالات أي نمو). وبدلا من ذلك، قوضت العلاقات بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقات المهمة جدا لربط الحكومة بالمجتمع وتوفير قنوات مؤسساتية للتفاوض المستمر وإعادة التفاوض حول الأهداف والسياسات (إيفانز، ١٩٩٥). وكانت الحكومات في ظل هذه الأنظمة تفتقر لكل من موارد القوة الفكرية ومزايا التنفيذ الخاص اللامركزي. وفي بعض الحالات أصبحت هذه الحكومات حكومات للنهب، وتشجيع الفساد باستخلاص الربح أو الإثراء بالابتزاز على حساب المجتمع. ومن الواضح أن الدكتاتوريات الأفريقية لم تظهر ذلك النمط من الاستقلال الذاتي الذي يمكن من خلق الظروف اللازمة لإنشاء حكومات عالية الجدارة لديها التزام وإحساس بالتلاحم المشترك. وكانت النتيجة هي أنها قوضت التنمية الاقتصادية، وبذلك وفرت مبررا لتجربة نظام سياسي بديل: هو الديمقراطية.

وهو الحاجة لتشجيع خلق جهاز حكومي مستقل وعادل، يسانده مجتمع مدني قوي، وقطاع خاص فعال، ومؤسسات توفر إشرافا على أعمال الحكومة. ويمكن للمعونة الخارجية الموجهة جيدا أن تساعد على خلق هذا النوع من هيكل الحكومة.

الديمقراطية ليست كافية

على الرغم من أن نمو شبه القارة الذي وجدته أخيرا، فإن الدول الأفريقية كانت بطيئة في تبني إصلاحات مقدامة في سياساتها تستطيع أن تحقق تنمية سريعة ومستدامة شبيهة بتلك التي شهدتها جنوب شرق آسيا. ما السبب في ذلك؟ لقد جربت أفريقيا الديمقراطية والدكتاتورية على حد سواء، وبشكل عام، فشلت الائتنان في توفير الظروف لنمو اقتصادي مستدام.

فمنذ الاستقلال، سيطرت على أفريقيا حكومات استبدادية. والحقيقة، أنه في الفترة من ١٩٤٦ إلى ٢٠٠٠، لم يكن هناك سوى ١٨٩ بلد - سنة من الديمقراطية في أفريقيا، مقابل ١٨٢٣ بلد - سنة من الدكتاتورية (جولدر و وانتشيكون، ٢٠٠٤). وفي الانتخابات المبكرة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، تنافس العديد



ستجذب أصوات أعضاء جماعتهم. وعلى المرشحين الذين ينتخبون عن طريق مثل هذه الائتلافات أن يكافئوا صناع الملوك للاحتفاظ بتأييدهم للبقاء في موقعهم. وهذا يعزز المحاباة وممالة الأنصار، وتعيين أشخاص غير مؤهلين في مراكز أساسية في الإدارة. وهكذا يستخدم قادة الجماعات العرقية التي منحت حق الاقتراع حديثا قوتها الجديدة في الاقتراع، لشراء امتيازات أو استخلاص مزايا خاصة بجماعاتهم المعينة من الآلة السياسية. بعبارة أخرى إنهم يبادلون النقود بقوتهم السياسية.

وهذا النظام السياسي الجديد يقلل من استقلالية الحكومة. وهكذا فإن الجماعات العرقية تعمل بغير قصد كتكنولوجيا لانتزاع الريع تربى إداريين ميسرين بشدة وتوجد فسادا منتشرا على نطاق واسع.

وتجعل المؤسسات البيروقراطية غير المترابطة الناتجة عن الإدارات المسيسة بدرجة عالية الحكومة عاجزة عن حل المشاكل الجماعية وتجاوز مصالح أفراد أو جماعات معينة. وهكذا تصبح القواعد والقرارات سلعا تباع لأعلى المزايدين. وينتج عن هذا مناخ لا يمكن التنبؤ به من القواعد والقرارات السياسية. وفي هذه الأنظمة، تقلل سلطة الدولة القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص، ويعانى من ذلك كل من التوزيع والنمو. ومن ثم فإن مجرد إعلان الديمقراطية ليس شرطا كافيا لأداء اقتصادي جيد. وما إذا كان هذا شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي أمر يخرج عن نطاق هذا المقال.

طريق التقدم للأمام

ما هو المخرج المتاح لأفريقيا؟ إن النمو المستدام يحتاج لحكومة جيدة، تتطلب بدورها أن تكون الحكومة منظمة تنظيما جيدا. وما يبسر التنظيم الهيكلي الفعال للحكومة هو التعيين القائم على الانتقاء الرفيع والمستند للجدارة، مما يخلق الالتزام ويعزز الترابط المشترك. كما أن قدرا معينا من الانعزال عن الهيكل الاجتماعي المحيط يمكن الحكومة من تبني سياسات تعزز التنمية. بعبارة أخرى، إن المعرفة - بمعنى المهارات أو الكفاءة اللازمين لإدارة شؤون الدولة بصورة فعالة - وقدر ما من استقلال الحكومة، أمران جوهريان للحكومة الجيدة، ومن ثم للتنمية الاقتصادية.

وتحتاج الحكومة لقدر من الانعزال عن الهيكل الاجتماعي المحيط لتجنب اختطافها من قبل جماعات عرقية أو جماعات مصالح خاصة معينة. فالحكومة المستقلة في وضع أفضل لتبني سياسات تعزز النمو وتحد من الفساد وتدعم الخضوع إلى المساءلة. ويستطيع بلد ما أن يقيم حكومة مستقلة بتعزيز صحافة حرة وبتشجيع نمو كل من المجتمع المدني والمؤسسات العامة التي تشجع الشفافية المالية في حين تساعد على نمو القطاع الخاص لخلق الوظائف وتوزيع الثروة.

وتنمية مجتمع مدني قوى أمر مهم، ليس لتحرير الحكومات من صانعي الملوك فحسب، بل أيضا لإخضاعهم للمساءلة. وتطوير القطاع الخاص أمر حاسم لخلق وظائف وفرص مالية للموظفين العموميين الذين قد ينغمسون في غير هذه الحالة في الفساد. وأخيرا، إن بناء مؤسسات للشفافية المالية سيساعد على إبقاء الحكومات مستقيمة.

تعزيز المجتمع المدني. ما يجعل نجاح صناع الملوك في استخدام الجماعات العرقية لانتزاع الريع في المراحل المبكرة من الديمقراطية أيسر، هو نسبة كبيرة من الناخبين الذين ليسوا على دراية بمجريات الأمور. إذ يعتقد هؤلاء

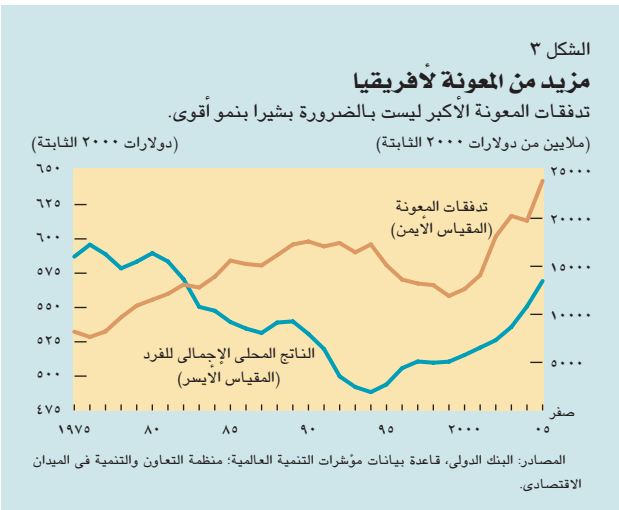
وقد شهدت أعوام التسعينيات العديد من التجارب للأخذ بالديمقراطية في أفريقيا. الواقع، أن كل البلدان الأفريقية فيما عدا أربعة قد أجرت نوعا من الانتخابات التنافسية أثناء أعوام التسعينيات (براتون وفان دي وال، ١٩٩٧). ومع ذلك فإن ظهور الديمقراطية في بلدان أفريقية عديدة لم يخلق بعد الظروف المناسبة لنمو اقتصادي.

«وتجعل المؤسسات البيروقراطية غير المترابطة الناتجة عن الإدارات المسيسة بدرجة عالية الحكومة عاجزة عن حل المشاكل الجماعية وتجاوز مصالح أفراد أو جماعات معينة»

ويبين إلقاء نظرة مستدامة عن كتب على المشهد السياسي الجديد على ما يبدو أن أغلب الأحزاب السياسية التي ظهرت أثناء انتقال أفريقيا للديمقراطية قامت على أسس عرقية. إذ ازدهرت في العديد من البلدان أحزاب سياسية عرقية، وفي تلك البلدان التي بها درجة عالية من التفتت العرقي، لا يستطيع أى حزب بمفرده كسب أغلبية من أصوات الشعب.

ويكسب المرشح في الانتخابات الرئيسية بتكوين ائتلاف. ويؤدي هذا إلى ظهور «صناع الملوك»، وهم قادة الجماعات العرقية أو الأحزاب السياسية الذين من المفروض أن يمثلوا ما يفضله المنتمون لجماعاتهم. ويكون ظهورهم أكثر احتمالا عندما تكون أغلبية الناخبين ليست على علم بمجريات الأمور، لأن صناع الملوك يستطيعون إقناع أعضاء جماعاتهم بالكتل وراء حزب واحد بدلا من توزيع أصواتهم على أحزاب مختلفة. ويحدث هذا حتى لو لم تتفق أفضليات صانع الملوك تماما مع أفضليات أعضاء الجماعة (بيهو، ٢٠٠٧).

ويتم تشكيل الائتلافات في هذه الأوضاع قبل الانتخابات على أساس وعود المرشحين لصناع الملوك بوظائف إدارية أو ريع أخرى مقابل مساندتهم التي



القوانين والتعليمات عليه بشكل فيه محاباة له. ويؤدي توسع القطاع الخاص الذى تحركه التكنولوجيا إلى تراجع الفساد النابع من القطاع العام لأنه يوفر خيارات خارجية للموظفين العموميين الذين ينغمسون فى غير هذه الحالة، فى الفساد (روهاشيانكيكو وييهو، ٢٠٠٦). ويبين روهاشيانكيكو وييهو أيضا أن تراجع الفساد النابع من القطاع العام يفوق الزيادة المحتملة فى الفساد الذى يعزى به القطاع الخاص والذى قد ينتج من توسع هذا القطاع. بعبارة أخرى إن نمو القطاع الخاص الذى تحركه التكنولوجيا يرتبط بتراجع الفساد الكلى، مما يوحى بأن سياسات محاربة الفساد ينبغى أن تضم استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص.

«فالمصاحفة الحرة التى تيسر تدفق المعلومات وتساعد على توعية الناخبين، أمر حاسم لتنمية المجتمع المدنى».

تقوية المؤسسات العامة للشفافية لن يكون المجتمع المدنى فعالا إذا كان يفتقر إلى المعلومات الضرورية لزيادة الوعى بالقضايا المختلفة، ومن ثم كانت هناك حاجة لتدعيم مؤسسات للشفافية. وينبغى تدعيم المؤسسات التى تفصح عن المعلومات التى تهتم الجمهور، خاصة تلك التى تعزز الشفافية المالية. وينبغى أن تتم عملية وضع الميزانية وفقا للممارسات الدولية فى مجال التخطيط، وتخصيص الموارد، والتنفيذ. وفى حين حقق العديد من البلدان الأفريقية تقدما فى بعض مجالات مقاييس الشفافية المالية، إلا أنه ما زالت هناك عيوب لدى بلدان أخرى. فى زامبيا على سبيل المثال، يشير تقرير أداء إدارة المالية العام لعام ٢٠٠٥، الذى ينشره برنامج إدارة الإنفاق العام والخضوع إلى المساءلة المالية بالتعاون مع حكومة زامبيا، إلى نقاط ضعف فى مدى التزام الإدارة بالضوابط الداخلية بسبب عدم كفاية تدفق المعلومات والقيود المفروضة على القدرات على حد سواء. ونظرا لأن هذه العوائق تجعل الميزانية أقل شفافية، فإن الميزانية الأصلية ليست وسيلة جيدة للتنبؤ بالمصروفات الفعلية. وبالمثل، ففى حين يعترف تقرير مراقبة المعايير المالية لصندوق النقد الدولى بأن غانا تلتزم بمعايير الشفافية المالية فى مجالات عديدة، فإنه يلاحظ أن «(١) تغطية الحكومة العامة والمركزية فى وثيقة الميزانية ليست كاملة، (٢) ميلغا كبيرا من إنفاق الميزانية يُدار من خلال تحويلات لصناديق قانونية، إنفاقها غير موحد مع إنفاق الحكومة المركزية ولا يتم الإبلاغ عنه أحيانا بشكل جيد، (٣) المراجعة الداخلية والخارجية غير فعالة، مما يسفر عن إشراف ضعيف وتأخر كبير فى إعداد تقارير المراجعة، (٤) تنفذ القوانين واللوائح بطريقة تعوق نشاط القطاع الخاص» (صندوق النقد الدولى، ٢٠٠٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدانا أفريقية قليلة لديها قانون لمراجعة الميزانية، وهو أداة رئيسية لمراقبة تنفيذ الميزانية والمساعدة فى التعرف على المواضع المحتملة للفساد. ففى بعض البلدان، على سبيل المثال، يسمح استقلال القضاء له باستخدام ممارسات غير قياسية للميزانيات، وبذلك يسمح للقضاة

الناخبون غير الملمين بالأمر أن مصالحهم يدافع عنها بشكل أفضل قائد ينتمى لجماعتهم العرقية. وعلى مر الزمن، وعندما يصبحون أكثر علما ووعيا، يبدأون فى النظر لما وراء هويتهم العرقية، وبذلك يقللون تأثير الجماعات العرقية باعتبارها تكنولوجيا لانتزاع الريع. وعند هذه النقطة، يمكن للانتخابات أن تؤدى وظيفتها فى تحقيق انضباط الموظفين العموميين بصورة فعالة، ويتراجع الفساد.

وتحدث هذه الديناميكية عندما ينظم الناخبون، المطلعون على مجريات الأمور فى المجتمع، مجتمعهم المدنى وينشطونه. وعندئذ يقوم المجتمع المدنى، من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة الأخرى بتوعية الناخبين وتنبههم إلى الموضوعات المهمة ويوفر تدريباً من أجل تحقيق التحرر السياسى.

وأهمية المجتمع المدنى فى محاربة الفساد معترف بها تماما فى ساحة السياسة. ولا تستطيع الحكومة محاربة الفساد بمفردها لأنها تعتبر جزءا من المشكلة، فى حين أن القطاع الخاص فى محاولاته لتعظيم أرباحه، ليست له شرعية تذكر فى محاربة الفساد، بل قد ينظر إليه على أنه البادئ بممارسات الفساد وضحتها أيضا (بيوتشانى ومونتيني، ٢٠٠٠). أما المجتمع المدنى، باعتباره القطاع الثالث، فلديه الشرعية والسلطة لحمل السلاح ضد الفساد بزيادة الوعى بالمظالم وبالحاجة للشفافية. وبالطبع، فإن هذا أسهل عندما تكون هناك حرية حقيقية للتعبير والاجتماع والتنظيم. فالمصاحفة الحرة التى تيسر تدفق المعلومات وتساعد على توعية الناخبين، أمر حاسم لتنمية المجتمع المدنى.

لذلك، فإن هناك ضرورة لتشجيع تنمية كل من الصحافة الحرة والمجتمع المدنى لتدعيم تدفق المعلومات لخلق جمهور من الناخبين العليمين بواقع الحال. وعندما تنضج الديمقراطية ويصبح الناس أكثر علما بمجريات الأمور من خلال أنشطة المجتمع المدنى، تستطيع الحكومات أن تسترد بعض الاستقلال من الهيكل الاجتماعى المحيط. وعندما تؤدى هذه العملية إلى إقامة علاقات متوازنة بين الدولة والمجتمع مع مساندة سياسية ضرورية من السكان، تستطيع الحكومة عندئذ أن تتبنى سياسات تعزز النمو وتصوب فى مشروعات تمضى لما وراء الاستجابة للاحتياجات العاجلة للدوائر القوية سياسيا.

تشجيع القطاع الخاص. وثقافة الفساد قد تيسرها أيضا الفرص المحدودة لتكديس الثروة من خلال النشاط الخاص فى أغلب البلدان الأفريقية. وهكذا تصبح السياسة هى الطريق للثراء. ويظهر الفساد، مثله مثل العنف، عندما يدفع الافتقار إلى الفرص خارج نطاق السياسة، مقترنا بضعف المؤسسات السياسية، الطاقات للاتجاه لأنواع من السلوك غير مقبولة (هنتينجتون، ١٩٦٨). وبالإضافة إلى ذلك، هناك تمييز حاسم بين الفساد الذى ينبع من القطاع العام، وذلك الذى ينبع من القطاع الخاص.

فالفساد الذى ينبع من القطاع العام يشير إلى محاباة الأقارب، وسعى الأحزاب السياسية وموظفى الجمارك للحصول على الريع، والغش الذى يرتكبه الموظفون العموميون، وتقديم الامتيازات لصناع الملوك، وسوء إدارة الخصخصة، والتلاعب بعقود المشتريات، والابتزاز. ويحدث بعض هذا داخل القطاع العام بدون أى تفاعل مع القطاع الخاص، وينتج الباقي من التفاعل بين الاثنين. ويشير الفساد الناتج عن القطاع الخاص إلى المساهمات غير المشروعة فى الحملات الانتخابية، والرشاوى، والهدايا، وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، قد يقدم أحد أصحاب الأعمال هدايا لموظفين عموميين فى مقابل تطبيق

بمجال واسع لشطف نقود لأغراضهم الخاصة. وبدون قانون لمراجعة الميزانية، يغدو من الصعب اكتشاف مثل هذا الاستخدام السيئ للميزانية. ففي بنن كان قانون مراجعة الميزانية، الذي أصبح ساريا في ١٩٩٩، هو الذي كشف فضيحة فساد تضم العديد من القضاة الذين كانوا يحولون نقود من النظام.

«ونظرا لأهميتها في مكافحة الفساد، وتنمية القطاع الخاص، فإن منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمؤسسات المالية العامة تستحق اهتماما خاصا، خاصة أن المعونة لأفريقيا تجرى زيادتها».

لذلك فإن بناء مؤسسات مثل مكتب المراجعة الذي له دور أساسي في المراجعة السليمة للميزانية، أمر حيوي. ويجب الارتقاء بالقدرة على المراجعة الداخلية والخارجية. وينبغي أن تكون مكاتب المراجعة مستقلة ويعمل بها محاسبون مدربون جيدا، لأن مراجعة الميزانية تتطلب قدرة كبيرة على المراجعة. ولا يتطلب الأمر جعل مراجعة الميزانية إلزامية وفي الوقت المناسب فحسب، ولكن للإفصاح عن النتائج أهمية قصوى. كما أن تقوية اللجان المتخصصة في داخل البرلمانات للمساعدة في تحسين دورها الإشرافي على السلطة التنفيذية أمر حاسم. وبشكل خاص، يتعين تزويد اللجنة البرلمانية المسؤولة عن قانون الميزانية بخبراء في المحاسبة والمراجعة. والمساعدة الفنية التي تقدمها مؤسسة بناء القدرة الأفريقية للجان البرلمانية المتخصصة في بلدان أفريقية عديدة، خطوة في الاتجاه السليم.

وبالمثل، فإن إصلاح عمل المشتريات لزيادة الشفافية أمر حاسم، إلى جانب تقوية الإشراف المصرفي وجعل المعلومات حول غسل الأموال علنية. وتتوقف الشفافية في المالية العامة على وجود مؤسسات قوية لتطبيق التدقيق والموازنة المناسبين. والهدف هو توفير مزيد من المعلومات للمجتمع المدني حول السلوك الفاسد، حتى تتم توعية الناخبين الذين ليسوا على علم بمجريات الأمور بأهمية إخضاع قادتهم للمساءلة.

تداعيات توصيل المعونة

لتحليلنا تداعيات عديدة بالنسبة لمانحي المعونة الخارجية. ونظرا لأهميتها في مكافحة الفساد، وتنمية القطاع الخاص، فإن منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمؤسسات المالية العامة تستحق اهتماما خاصا، خاصة أن المعونة لأفريقيا تجرى زيادتها.

أولا، يتعين توجيه المعونة نحو مساندة السياسات التي تستهدف تنمية القطاع الخاص، ربما بتشجيع قيام صناديق رأس المال المخاطر أو صناديق الأسهم الخاصة وتسهيلات ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برنامج خاص شبيه «ببرنامج» القدرة على المنافسة والابتكار، الذي أنشأته المفوضية الأوروبية لتعزيز روح المبادرة والابتكار.

ثانيا، يجب إعادة توجيه بعض الأموال لوكالات الأخبار ولمنظمات المجتمع المدني في كل بلد لتعزيز الصحافة الحرة والمجتمع المدني الدينامي على حد سواء. ولا بد أن يتمثل أحد المعايير لتلقى وكالات الأنباء ومنظمات المجتمع المدني، في استقلالها عن الحكومة القائمة في السلطة – في بعض البلدان تتواطأ وكالات الأنباء ومنظمات المجتمع المدني مع الحكومات ويمكن أن تصبح وكلاء للدعاية للحكومة.

وينبغي منح المعونة لمنظمات المجتمع المدني لجمع المعلومات وتدريب الناخبين حول القضايا المختلفة. ويقتضى الأمر أيضا مراقبة منظمات المجتمع المدني التي تتلقى المعونة. وهكذا يمكن إجراء مسوحات دورية بواسطة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والوكالة الفرنسية للتنمية للحكم على فاعليتها.

ثالثا، إذا استخدمت المعونة لتحسين القدرة على المراجعة الداخلية والخارجية، فإنها ستجعل أيضا من الأسهل على منظمات المجتمع المدني أن تجمع المعلومات وتنشرها. وستساعد هذه الأنماط من الأعمال الناخبين على أن يصبحوا أكثر معرفة بالقضايا المختلفة حتى يستطيعوا إخضاع القادة الذين تقاعسوا عن تبني سياسات تشجع النمو للمساءلة. ومثل هذه المعلومات ستزيد بدورها احتمال أن تؤدي الانتخابات العامة إلى انضباط الموظفين العموميين بصورة فعالة. ■

عبدولاي بيو – تشان مدير الدائرة الأفريقية في صندوق النقد الدولي ووزير المالية والاقتصاد السابق في بنن. اثيين ب. ييهو اقتصادي في دائرة النقد وأسواق رأس المال في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Bio-Tchané, Abdoulaye, and Philippe Montigny, 2000, Lutter contre la corruption: Un impératif pour le développement du Bénin dans l'économie internationale (Cotonou, Benin: Le Flamboyant).

Bratton, Michael, and Nicholas van de Walle, 1997, Democratic Experiments in Africa (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).

Evans, Peter, 1995, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

Golder, Matt, and Leonard Wantchekon, 2004, "Africa: Dictatorial and Democratic Electoral Systems since 1946," in Handbook of Electoral System Choice, ed. by Joseph Colomer (London: Palgrave).

Huntington, Samuel P., 1968, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press).

International Monetary Fund, 2004, Ghana: Report on the Observance of Standards and Codes—Fiscal Transparency Module, IMF Country Report 04/203, July (Washington).

Ruhashyankiko, Jean-François, and Etienne B. Yehoue, 2006, "Corruption and Technology-Induced Private Sector Development," IMF Working Paper 06/198 (Washington: International Monetary Fund).

Yehoue, Etienne B., 2007, "Ethnic Diversity, Democracy, and Corruption," IMF Working Paper 07/218 (Washington: International Monetary Fund).

Zambia, Ministry of Finance and National Planning, 2005, Zambia: Public Financial Management Performance Report and Performance Indicators, PFM Performance Management Report (Lusaka).